في قلب الحدث – أزمات عالم العمل واستغلال اليمين لها #4

(ليس) مجرد ظاهرة على الهامش؟ الشعبوية اليمينية في المجتمع والعمل

في خريف عام 2025، أُقيمت ضمن مشروع "Connect – التنوّع عبر المشاركة" سلسلة فعاليات عبر الإنترنت لدى DGB-Bildungswerk Thüringen e.V (مؤسسة التعليم التابعة لاتحاد نقابات العمال الألماني في تورينغن). وقد جرى تدوين محاضرات هذه السلسلة ونشرها بعدة لغات. يلخص هذا النص محاضرة الصحفي والكاتب بيتر بيرل.

في عام 2025، لم تعد الشعبوية اليمينية منذ زمن طويل مجرد ظاهرة هامشية في المجتمع. ولا يتجلى ذلك فقط في الصعود المستمر لحزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، الذي يتصدّر أحيانًا استطلاعات الرأي على المستوى الاتحادي. ولكن كيف وصل الأمر إلى هذا الحد؟

توضيح مفاهيمي: ما المقصود بالشعبوية اليمينية أصلاً؟

وللحديث عن انتشار الشعبوية اليمينية، لا بد أولاً من توضيح المفهوم. فالشعبوية تصف منطقًا سياسيًا يقوم على مقارنة "الشعب" – بوصفه "الخير" و"على الجانب الصحيح" – في مقابل "النخبة" التي يُدَّعى أنها "الشريرة". ويختلف هذا النموذج الأساسي في تفسير مضمونه باختلاف التوجه السياسي الذي يتبنّاه. تضفي الشعبوية اليمينية على مفهوم الشعب بُعدًا عرقيًا، وتربطه بالهوية القومية؛ في حين تُقدَّم النخبة على أنها أجنبية أو "منفصلة عن الشعب". وتفتح هذه التصوّرات المجال أمام السرديات التآمرية والصور المعادية للسامية، على سبيل المثال عند الحديث عن "نخب عولمية". أمّا النسخة اليسارية من الشعبوية، فغالبًا ما تستند في المقابل إلى تبسيط صورة الرأسمالية والتركيز على النخب الاقتصادية.

ويرتبط شيوع استخدام هذا المصطلح في وسائل الإعلام أيضًا بسبب عملي: إذ لا يمكن قانونًا حظر استخدامه. لذلك يستطيع الصحفيون استخدامه دون الخشية من دعاوى قضائية، كالدعاوى المتعلقة بالادعاء الكاذب. في المقابل، تُعدّ مصطلحات مثل "فاشي" أو "يميني متطرّف" أكثر عرضة للطعن القانوني. ولهذا السبب، يُوصَف حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليوم غالبًا بأنه حزب شعبوي يميني؛ وهو توصيف كان يُطلق في السابق أيضًا على الحزب القومي الديمقراطي الألماني (NPD)، رغم إظهاره الواضح لقربه الأيديولوجي من النازية. ولم يصبح توصيف الحزب القومي الديمقراطي الألماني (NPD) باعتباره يمينيًا متطرفًا ممكنًا بشكل لا لبس فيه في الخطاب العام إلا بعد تصنيفه قضائيًا.

الانتشار: تجذّر عميق

إنّ الصدى الواسع الذي تلقاه المواقف الشعبوية اليمينية ليس ظاهرة جديدة. فقد أظهرت **الدراسات العلمية** على مدى عقود انتشار هذه المواقف في ألمانيا، كما بيّنت أن شرائح من السكان تتبنّى منذ زمن بعيد

تصوّرات عالية يمينية متطرّفة راسخة. وقد بيّنت ما تُسمّى بدراسة الوسط السياسي "Mitte-Studie"، التي تبحث في المواقف اليمينية المتطرفة داخل المجتمع الألماني، في أحدث إصداراتها إلى أنّ ذلك ينطبق على 3 في المائة من سكان ألمانيا. غير أنّ العنصرية لا تقتصر على هذا الطرف المتطرف فحسب؛ إذ يتبنّى كثير من الناس خارج هذا النطاق أيضًا آراءً عنصرية، فعلى سبيل المثال يوافق 30 في المائة على المقولة القائلة إنّ اللاجئين يمارسون بشكل عام "إساءة استغلال للنظام الاجتماعي". كما يرى أكثر من نصف السكان، على الأقل جزئيًا، أنّ ألمانيا "تعاني من فرط وجود الأجانب". وتكتسب منطقة رمادية واسعة أهمية خاصة، إذ إنّها لا توافق صراحة على المواقف المعادية للإنسان، لكنها في الوقت نفسه لا ترفضها بوضوح. وينطبق ذلك على ما يزيد قليلاً على 20 في المائة من المشاركين في الاستطلاع.

وفوق ذلك، فإنّ التصوّرات التي تنطوي على ازدراء للإنسان متجذّرة **بنيويًا** في المجتمع الألماني. ومن الأمثلة على ذلك قانون الجنسية حتى عام 2000، الذي كان يقوم على مبدأ ius sanguinis (حق الدم) – أي النسب بدلاً من مكان الولادة. وبهذا كان الحفيد المولود في ألمانيا لأحد العمال الأتراك الضيوف يُعدّ رسميًا أجنبيًا. في المقابل، كان ما يُسمّى بـ"الألمان الروس"، الذين هاجر أسلافهم إلى روسيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذين قدموا إلى ألمانيا منذ ثمانينيات القرن الماضي، يُعتبرون قانونيًا ألمانًا مباشرة. ويكمن خلف ذلك تصوّر القومية العرقية: فالألماني هو من يحمل "دمًا ألمانيًا"، لا من يعيش هنا.

وينعكس هذا التجذّر العميق في **تجارب الحياة اليومية**. كما تُغذّي النقاشات العامة حاليًا الأحكام المسبقة القائمة، وتُدار ملاحظات عنصرية ونقاشات شعبوية يمينية حق من قِبل أحزاب ما يُسمّى بالوسط السياسي، على سبيل المثال داخل الحكومة الاتحادية. ويلمس المتضرّرون العواقب بشكل مباشر وملموس، مثل التعرُّض لعبارات تحقيرية في مكان العمل أو لتجارب عنصرية عند البحث عن سكن. ولا تتوقف هذه الأجواء المجتمعية عند حدود أماكن العمل؛ إذ تُظهر استطلاعات الرأي أنّ العمّال يتبنّون تصوّرات عالية يمينية متطرّفة بمعدل أعلى من متوسط السكان. كما أنّ نسبة مؤيّدي حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) بين أعضاء النقابات مرتفعة نسبيًا.

كيف جاء صعود حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)؟

إذا لم تكن المواقف الشعبوية اليمينية جديدة في ألمانيا، فلماذا يشهد حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) منذ عشرة أعوام صعودًا متواصلاً على مستوى البلاد؟ ولماذا ينجح هو تحديدًا في تحويل الاستياء المجتمعي إلى مكاسب انتخابية؟ لا يُعد حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) أول حزب معادٍ للديمقراطية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، لكنه الأول الذي استطاع أن يرسّخ وجوده على نحو دائم وأن يدخل جميع البرلمانات. ويذهب أحد التفسيرات البديهية إلى أنّ العامل الحاسم لا يكمن بدرجة أساسية في خصوصيات الحزب ذاته، بل قبل كل شيء في التطورات المجتمعية خلال العقود الماضية، التي أدّت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية.

انعدام الأمن الاقتصادي والخوف من التراجع الاجتماعي

يواجه عدد متزايد من الناس في ألمانيا اليوم صعوبات ملموسة في حياتهم اليومية. ويعود ذلك، من جهة، إلى ظروف سوق العمل والاقتصاد. فمع التضخم وارتفاع الأسعار، تتزايد معدلات الفقر. وإلى جانب ذلك، أصبحت طبيعة العمل نفسها في كثير من المجالات أكثر كثافة وإرهاقًا، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية وفي نظام الرعاية الصحية. وتتزايد حالات الإرهاق (المزمن) والاحتراق الوظيفي.

وكثيرون بالكاد يستطيعون العيش من دخلهم من العمل: إذ يضطر نحو 800 ألف عامل في ألمانيا إلى "استكمال" دخلهم، أي الحصول على إعانات اجتماعية إضافية إلى جانب دخلهم من العمل. كما يعمل 15% من العاملين في قطاع الأجور المتدنية.

ومن جهة أخرى، تتدهور خدمات الرعاية العامة الأساسية. إذ تتراجع جودة البنية التحتية الحكومية ووسائل النقل العام، ويشتدّ التنافس على المقاعد لدى رياض الأطفال، وتُضطر المسابح العامة ونوادي الشباب في المناطق الريفية إلى الإغلاق، ويعاني نظام الرعاية الصحية من ضغط مفرط في أغلب أنحاء البلاد. وإلى جانب ذلك، يثير التحوّل الديمغرافي قلقًا مشروعًا لدى كثير من الناس؛ فمن سيتولى رعاية المسنين في مجتمع يتقدَّم في العمر، سواء من حيث التمويل أم من حيث الرعاية العملية الفعلية؟ كما تؤدي أزمة المناخ إلى تفاقم العديد من المشكلات — مثل الأزمات في القطاع الزراعي وتحول الصناعة — بصورة إضافية.

وبناءً على ذلك، فإن التحديات السياسية هائلة، ويبدو إخفاق الوعود الانتخابية (لا سيما في الائتلافات متعددة الأحزاب التي تعتمد على التسويات) أمرًا شبه محتوم. ويقود هذا إلى خيبة أمل واسعة النطاق وإلى حالة من عدم الرضا عن "النظام" بوجه عام، الذي لم يعد، في شعور كثير من الناس، يعمل لصالحهم.

انهيار وعد الازدهار

ولكن لماذا يسهّل ذلك صعود اليمين؟ يمكن تقديم إجابة محتملة على النحو التالي: إن الازدهار وإمكانية الارتقاء الاجتماعي يشكّلان العمود الفقري للديمقراطية السياسية. فكما أُشير إليه سابقًا، كانت المواقف العنصرية منتشرة على نطاق واسع أيضًا في الماضي. ولكن الغالبية العظمى من المجتمع كانت تشعر بالانتماء سياسيًا إلى الأحزاب الشعبية الديمقراطية — ولا سيما لأنها كانت تشهد ارتقاءً اجتماعيًا فعليًا. فقد جلبت العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ازدهارًا واسع النطاق وشعورًا بإمكانية بناء حياة أفضل للأسرة من خلال العمل. وبهذا أدّى الازدهار دورًا أشبه بالغراء الديمقراطي الذي يربط المجتمع ببعضه: فرغم وجود استياءات يمينية، إلا أنها نادرًا ما تُترجم إلى تصويت للأحزاب المعادية للديمقراطية. غير أنّ الأوضاع الاجتماعية المتدهورة، على النحو الموصوف، لم تُبقِ من هذا الوعد المجتمعي بالازدهار إلا القليل.

أما أسباب ذلك فهي بنيوية بطبيعتها: فقد تفاقم التفاوت الاجتماعي بشكل حاد خلال الثلاثين عامًا الماضية. ولا يملك النصف الأفقر من السكان في ألمانيا اليوم سوى قدر ضئيل جدًا من الثروة — لا يتجاوز مجتمعًا 3 في المائة من إجمالي الثروة في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي المقابل، تراجعت الأعباء الضريبية على الأثرياء نوعًا ما منذ تسعينيات القرن الماضي، ما يعني أنّ هذه الفئة تسهم بدرجة أقل في تمويل الخدمات العامة. وبذلك، لم يتوقف الارتقاء الجماعي فحسب، بل تغيّر أيضًا توزيع الثروة وأصبح يصبّ، أكثر من السابق، في مصلحة الشرائح المتميزة.

وبسبب تدهور أوضاعهم المعيشية، ابتعد كثير من الناس في السنوات الأخيرة عن الحكومة والسياسة عمومًا. غير أنّ كثيرين يفتقرون إلى المعرفة بأسباب هذه التطورات، وبالتالي إلى تفسير نقدي للتحولات المجتمعية. وهذا ما يجعلهم أكثر قابلية للتأثر بالسياسات اليمينية التي تبحث عن كبش فداء وتخاطب الأحكام المسبقة القائمة بصورة متعمّدة. وعليه، فإن المواقف المعادية للإنسان ليست جديدة — لكنها باتت اليوم أكثر قابلية للتعبئة السياسية على نحو ملحوظ. وهذا بالضبط ما يمهّد الطريق لنجاحات الأحزاب اليمينية مثل حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD).

تحدٍّ يواجه أصحاب الأجور وممثليهم

يشكّل صعود الشعبوية اليمينية، وبالتالي حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD)، تحديًا واضحًا لا يقتصر على الديمقراطيين فحسب، بل يطال جميع العاملين بأجر. فحزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) يقرن أيديولوجيته الشعبوية اليمينية بمواقف نيوليبرالية: إذ يعادي النقابات القائمة، ومن شأن سياساته الاقتصادية أن تزيد من تفاقم اللامساواة، كما يعرقل -عبر تعميق الانقسام الاجتماعي- النضال المشترك للعاملين من أجل تحسين ظروف العمل. غير أنّ التضامن يُعدّ في هذه المرحلة أمرًا حاسمًا على وجه الخصوص، لأن الحكومات المقبلة ستواصل على الأرجح الدفع باتجاه تقليص الخدمات الاجتماعية. وكما أظهر هذا النص، فإن ذلك يشكّل في الوقت نفسه تهديدًا مباشرًا للديمقراطية.

فما الذي يمكن للعاملين، ولا سيما ممثليهم (مجالس العمل ومجالس الموظفين والنقابات)، أن يقدّموه في مواجهة ذلك؟ ثمة أربع محاور أساسية:

١ - تعزيز القضايا الجوهرية:
يتعيّن على النقابات ومجالس العمل/الموظفين الاستمرار في التركيز على مهامهم الأساسية — أي ضمان ظروف عمل جيدة، وأجور عادلة، وأمان وظيفي لجميع أصحاب الأجور.

٢ - تنظيم محلي قوي:
ينبغي للنقابات أن تعزّز انخراطها على المستوى المحلي، وأن تجعل المشكلات الملموسة مرئية، وأن تسمّي أسبابها بوضوح. ففي السابق، كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعمال عبر الاتحادات البلدية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون البنية التنظيمية الداخلية تمكينية وداعمة، لا بيروقراطية.

٣ - تعزيز التثقيف السياسي:
ينبغي استثمار اجتماعات العاملين وغيرها من الصيغ لشرح التطورات المجتمعية والترابطات السياسية. فذلك من شأنه أن يزود العاملين بنظرة نقدية تكشف التأويلات اليمينية، كما يوفّر الأساس لمشاركة فاعلة خاصة بهم في التحولات داخل أماكن العمل — ولا سيما في القطاع الصناعي، حيث يجب أن يُبنى التحول إلى إنتاج مستدام بشكل سليم بيئيًا وبما يضمن في الوقت ذاته الحفاظ على فرص العمل.

٤ - التصرّف بشجاعة في الحياة اليومية:
سواء في مكان العمل أو في الجمعيات أو داخل الأسرة، ينبغي التصدّي بحزم للتصريحات العنصرية أو المعادية للإنسان..

هل ترغب في معرفة المزيد عن كيفية تأثير التفسيرات اليمينية على النقاشات في أماكن العمل وفي المجتمع؟

يمكنك العثور على جميع الموضوعات الأخرى المتعلقة بسلسلة الفعاليات والمنشورات على موقعنا:

www.dgb-bwt.de/wissen-fuer-alle

جميع النصوص متوفّرة **باللغات التالية:** العربية، والدارية، والألمانية، والإنجليزية، والفرنسية، والبولندية، والروسية، والإسبانية، والفيتنامية.

V.i.S.d.P.: Renate Sternatz, c/o DGB-Bildungswerk Thüringen e.V., Schillerstraße 44, 99096 Erfurt

In Trägerschaft des:
DGB-Bildungswerk Thüringen e.V.

Im Rahmen des Bundesprogramms:
Initiative betriebliche Demokratiekompetenz

Gefördert durch das:
Bundesministerium für Arbeit und Soziales

Administriert durch das:
Bundesamt für Migration und Flüchtlinge

Dezember 2025

CONNECT